وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 16 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع خفض الصين أسعار الفائدة لدعم الانتعاش الاقتصادي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء حيث خفضت الصين بشكل غير متوقع أسعار الفائدة الرئيسية للمرة الثانية في ثلاثة أشهر لدعم الانتعاش الاقتصادي المتعثر، لكن تباطؤ البيانات الاقتصادية من البلاد وضع حد للمكاسب.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتاً أو 0.4 بالمئة لتتداول عند 86.53 دولاراً للبرميل. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 26 سنتا أو 0.3 بالمئة إلى 82.77 دولاراً للبرميل..

وتحولت الأسعار إلى الأعلى بعد أن خفض بنك الصين الشعبي سعر الفائدة على 401 مليار يوان (55.25 مليار دولار) من قروض تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لمدة عام واحد لبعض المؤسسات المالية بمقدار 15 نقطة أساس إلى 2.50 %.

وقال بنك الشعب الصيني في بيان على الإنترنت إن الضخ النقدي كان لمواجهة عوامل من بينها مدفوعات الضرائب من أجل «الحفاظ على سيولة النظام المصرفي وفيرة بشكل معقول».

وقال روبرت كارنيل، رئيس الأبحاث الإقليمي من بنك أي ان جي، في مذكرة: «كانت السوق تتوقع أن ينتظر بنك الشعب الصيني حتى سبتمبر قبل أن يتراجع مرة أخرى، وتشير التخفيضات اليوم إلى أن قلق السلطات بشأن حالة الاقتصاد الكلي يتزايد».

وأظهرت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين يوم الثلاثاء أن الاقتصاد قد تباطأ أكثر في الشهر الماضي، مما زاد الضغط على النمو المتعثر بالفعل ودفع السلطات إلى خفض معدلات السياسة الرئيسية لدعم النشاط.

وعلى الرغم من بيانات الاقتصاد الكلي الضعيفة، أظهرت شهية الصين للنفط مرونة. وارتفعت إنتاجية المصافي في البلاد في يوليو 17.4 ٪ عن العام السابق، حيث أبقت المصافي الإنتاج مرتفعًا لتلبية الطلب على السفر الصيفي المحلي والاستفادة من هوامش الربح الإقليمية المرتفعة عن طريق تصدير الوقود. كما قدم الاقتصاد الياباني الدعم لأسعار النفط، حيث نما بوتيرة أسرع بكثير مما كان متوقعاً في الفترة من أبريل إلى يونيو، حيث ساعدت صادرات السيارات السريعة ووصول السياح على تعويض العبء الناجم عن تباطؤ تعافي المستهلكين بعد جائحة كورونا.

في غضون ذلك، أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن إنتاج النفط والغاز الطبيعي من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي في الولايات المتحدة من المقرر أن ينخفض في سبتمبر للشهر الثاني على التوالي إلى أدنى مستوياته منذ مايو.

وقد يؤدي انخفاض إنتاج الولايات المتحدة إلى تفاقم شح المعروض النفطي العالمي حيث تخفض منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وشركاؤها في تحالف أوبك +، الإنتاج.

لكن جاء تخفيض الصين لأسعار الفائدة بأكبر قدر منذ عام 2020 مع تعمق المشاكل الاقتصادية. وخفض البنك المركزي الصيني بشكل غير متوقع سعر الفائدة الرئيسي لتعزيز الاقتصاد الذي يواجه مخاطر جديدة من تفاقم الركود العقاري وضعف الإنفاق الاستهلاكي.

وجاءت هذه الخطوة المفاجئة قبل وقت قصير من صدور بيانات النشاط الاقتصادي المخيبة للآمال لشهر يوليو والتي تظهر نمو الإنفاق الاستهلاكي والإنتاج الصناعي والاستثمار في جميع المجالات وارتفاع معدلات البطالة.

وقال المكتب الوطني للإحصاء إن الطلب المحلي لا يزال «غير كاف» وإن «أساس تعافي الاقتصاد لا يزال بحاجة إلى تعزيز». وقال المكتب المركزي للإحصاء في بيان إن الصين بحاجة إلى «تكثيف تعديل سياسة الاقتصاد الكلي والتركيز على توسيع الطلب المحلي ورفع الثقة ومنع المخاطر».

وعزز خفض سعر الفائدة السندات الحكومية وأثر على سعر الصرف. وانخفض عائد الصين لأجل 10 سنوات سبع نقاط أساس إلى 2.56 ٪، وهو أدنى مستوى منذ عام 2020. وضعف اليوان الداخلي للجلسة الرابعة يوم الثلاثاء، حيث انخفض بنسبة 0.23 ٪ إلى 7.2744 للدولار اعتبارا من الساعة 11:32 صباحا في شنغهاي.

وتشير هذه الخطوة المفاجئة في السياسة إلى قلق متزايد من صناع السياسة بشأن تدهور التوقعات، خاصة في سوق العقارات، حيث يواجه مطور عقاري رئيسي آخر الآن أزمة ديون وتستمر مبيعات المنازل في الانخفاض. وتنتشر المخاطر أيضا إلى القطاع المالي، حيث تخلفت إحدى الشركات التابعة لتكتل مالي كبير، كان لها انكشاف على القطاع العقاري، عن سداد بعض المنتجات الاستثمارية.

وتمتد المشكلات الاقتصادية في الصين إلى بقية العالم وتثير قلق صناع السياسة العالميين. وقالت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين إن تباطؤ الصين «عامل خطر» على الاقتصاد الأمريكي، على الرغم من أن التأثير سيكون أكبر بالنسبة للجيران الآسيويين. وقال الرئيس جو بايدن في حملة لجمع التبرعات الأسبوع الماضي إن مشكلات الصين الاقتصادية كانت «قنبلة موقوتة» للبلاد.

وتواجه بكين المزيد من الدعوات لإضافة حوافز نقدية ومالية لدعم الاقتصاد منذ ميل مؤيد للنمو من قبل المكتب السياسي للحزب الشيوعي في يوليو. ودعا مستشار للبنك المركزي إلى تقديم دعم مباشر للمستهلكين للمساعدة في تعزيز الإنفاق، وهو نهج يتردد كبار المسؤولين حتى الآن في اتخاذه. وتظهر بيانات النشاط الصيني أن الاقتصاد ينزلق إلى النصف الثاني من العام، وهو سبب واضح لخفض سعر الفائدة السريع والكبير بشكل غير عادي يوم الثلاثاء. وان القراءات على الإنتاج والاستثمار والاستهلاك كلها أقل من التوقعات، مما يدل على أن خفض سعر الفائدة في يونيو لم يحرك الطلب.

وأكد المكتب السياسي لشهر يوليو بوضوح شديد أن الصين ستكثف إجراءات الدعم لمواجهة التقلبات الدورية. وقال كارلوس كازانوفا، كبير الاقتصاديين الآسيويين في اتحاد المصارف الخاصة، إن قرار اليوم كان أول خطوة ملموسة في هذا الاتجاه. ويتوقع أن يخفض بنك الشعب الصيني أيضًا نسبة متطلبات الاحتياطي للبنوك في المرة القادمة.

وستضيف إجراءات التيسير التي يتخذها البنك المركزي الصيني مزيدًا من الضغط على اليوان، الذي انخفض إلى أضعف مستوى له منذ نوفمبر مع تضاؤل توقعات النمو الاقتصادي. ومع استمرار رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة لترويض التضخم، أصبحت فجوة العائد بين السندات الحكومية الصينية والأمريكية لأجل 10 سنوات الآن أكثر من 160 نقطة أساس، وهي أكبر فجوة منذ عام 2007، مما يغذي تدفقات رأس المال الخارجة. وقالت هيلين تشياو، كبيرة الاقتصاديين في الصين الكبرى في بنك أوف أمريكا، إن الأسعار المنخفضة ربما ساهمت أيضًا في ضعف أرقام السلع الاستهلاكية. وقالت «في يوليو الماضي، أعتقد أن خدمات المستهلك كانت مزدهرة»، لكن مبيعات المنتجات الاستهلاكية ربما لم تكن جيدة للغاية، وقد زاد من تعقيدها حقيقة أنها سلسلة اسمية وكان تضخم مؤشر أسعار المستهلكين منخفضا جدا، ومن المحتمل ان ذلك ساهم في رقم منخفض للغاية.

ومن المرجح أن يكون الإنتاج الصناعي قد تأثر بالأمطار الغزيرة والفيضانات الشديدة في بعض أجزاء البلاد الشهر الماضي. وانكمش الاستثمار الثابت من قبل الشركات الخاصة بنسبة 0.5 ٪ في الفترة من يناير إلى يوليو مقارنة بالعام السابق، وهو مؤشر على ضعف الثقة.

وقال بروس بانج، كبير الاقتصاديين في الصين الكبرى في شركة جونز لانج لاسال، إن بيانات يوم الثلاثاء «تُظهر مدى صعوبة الإبحار عكس الريح، مع وجود تحديات من جميع الأبعاد تقريبًا ودعم فعال للسياسة من جبهات قليلة».

تعثرت أسواق الأسهم الآسيوية

في وقت، تعثرت أسواق الأسهم الآسيوية عند أدنى مستوياتها في شهر يوم الثلاثاء وعانى اليوان في الوقت الذي خفضت فيه الصين أسعار الفائدة في الوقت الذي أكدت فيه جولة أخرى من البيانات المخيبة للآمال ضائقتها الاقتصادية. وكانت التخفيضات على قروض الصين لمدة عام واحد للمؤسسات المالية، عند 15 نقطة أساس، هي الأكبر منذ بداية جائحة كوفيد. وتباطأ نمو الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة على حد سواء من الشهر السابق إلى وتيرة سنوية بنسبة 3.7 ٪ و2.5 ٪ على التوالي، مخالفة التوقعات. وأظهرت البيانات، يوم الثلاثاء، أن الاستثمار في العقارات والمبيعات وجمع الأموال امتد هبوطه في يوليو. بينما انخفض البناء الجديد الذي يبدأ حسب مساحة الأرضية بنسبة 25 ٪ تقريبًا على أساس سنوي ويسلط الضوء على عدم وجود الرغبة أو الأموال للبناء أو الشراء. وقال محللون في بنك نومورا الياباني: «نعتقد أن الأسواق لا تزال تقلل من شأن تداعيات الانهيار الكبير في قطاع العقارات في الصين، والذي يمثل أكثر من نصف مبيعات المنازل الجديدة العالمية». وقد يؤدي رد الفعل المتسلسل الناجم عن تراجع مبيعات المنازل الجديدة إلى ارتفاع عدد حالات التخلف عن السداد من جانب المطورين، وتقلص حاد في الإيرادات الحكومية، وانخفاض الطلب على مواد البناء، وانخفاض الأجور، وضعف الاستهلاك، وتعثر المؤسسات المالية».

وانخفض مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.8 ٪ ليقترب من أدنى مستوى له في شهر يوم الاثنين. وانخفضت الأسهم القيادية الصينية بنسبة 0.2 ٪. وحذر محللو جي بي مورجان من «حلقة مفرغة» من تحديات التمويل العقاري وقالوا إن التخلف عن سداد الثقة يمكن أن يمحو 0.3 ٪ إلى 0.4 ٪ من النمو الصيني مباشرة.

وألقت بيانات الصين الضعيفة بظلالها على مفاجأة في اليابان، حيث أدت صادرات السياحة والسيارات إلى ارتفاع معدل النمو السنوي إلى 6 ٪ في الربع الثاني، أعلى بكثير من توقعات المحللين البالغة 3.1 ٪. أدى ذلك إلى رفع مؤشر نيكاي بنسبة 0.8 ٪.

وقال جون فيل، كبير المحللين الاستراتيجيين العالميين في شركة نيكو لإدارة الأصول في طوكيو، «كانت أخبار التصدير مشجعة وتبشر بالخير لاستمرار المنافسة التجارية لليابان»، على الرغم من أنه حذر من أن مؤشرات الاستهلاك المحلي كانت ضعيفة.

ومع ذلك، فإن مشكلات اليوان أبقت الدولار الأميركي ثابتًا جدًا ولم يظهر الين رد فعل يذكر. ووصل الين إلى أدنى مستوى في تسعة أشهر عند 145.60 للدولار، متوجًا حيث تركت العوائد اليابانية الخاضعة للرقابة فجوة واسعة في ارتفاع عائدات الولايات المتحدة.

الأسواق المادية تدفع النفط نحو 90 دولارًا في جميع بورصات العالم

الرياض

مع اقتراب أسعار النفط الرئيسة من 90 دولارًا للبرميل، هناك القليل من المؤشرات على تراجع الطلب اليومي الذي دعم الارتفاع. وفي جميع أنحاء السوق العالمية، أدى الطلب القياسي على النفط الخام إلى ارتفاع العلاوات التي يدفعها التجار للحصول على الشحنات.

وارتفعت الفوارق بين الشحنات الفورية من الشرق الأوسط في الأيام العديدة الماضية مع اقتناص المشترين في الصين للإمدادات. وفي بحر الشمال، شهدت نافذة تداول حيوية موجة من العطاءات، بينما اشترى التجار الآسيويون أيضًا ملايين البراميل من الخام الأمريكي. وتلك إشارات على أن الدورة الأخيرة بدأت في بداية قوية، حتى مع ارتفاع أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياتها في ستة أشهر الأسبوع الماضي.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي زادت فيه هوامش التكرير الأرباح التي يحققها المعالجون من شراء النفط الخام وصناعة الوقود - في الأسابيع الأخيرة. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن استهلاك النفط العالمي ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في المتوسط في وقت لاحق من العام.

وارتفع خام برنت في لندن بنسبة 20٪ تقريبًا منذ أواخر يونيو، حيث أطالت المملكة العربية السعودية وروسيا القيود الطوعية للإمدادات وزيادة تشديد أسواق النفط الدولية. وقال جيوفاني ستونوفو المحلل لدى يو.بي.اس جروب إيه جي «الدافع وراء الضيق هو خفض الإنتاج السعودي حيث تبحث المصافي عن براميل بديلة.» «ويظل الطلب قوياً في أجزاء كبيرة من آسيا بالإضافة إلى الولايات المتحدة، وفي الغالب مختلط في أوروبا.»

حصلت شركة رونغشنغ للبتروكيماويات الصينية الضخمة للتكرير على ملايين البراميل من السوق الفورية الأسبوع الماضي. هذا بالإضافة إلى أن مصافي التكرير في البلاد حصلت على حوالي 40٪ زيادة من النفط الخام السعودي على أساس شهري لتحميل سبتمبر بعد طلب براميل إضافية.

وفي جميع أنحاء آسيا، التقطت المصافي بالفعل حوالي 40 مليون برميل من الخام الأمريكي للوصول في نوفمبر هذا الشهر في ما يُنظر إليه على أنه وتيرة شراء قوية بعد موجة الشراء الهائلة في الشهر السابق.

وفي الشرق الأوسط، ارتفعت أسعار خام مربان في أبو ظبي أيضًا مقابل مؤشر دبي في الشرق الأوسط على الرغم من شراء المشترين الآسيويين لخام غرب تكساس الوسيط ذو الجودة المماثلة من الولايات المتحدة في وقت سابق من الشهر.

واقتربت العلاوة من 3 دولارات للبرميل في بورصة أبوظبي للعقود الآجلة يوم الاثنين، بزيادة حوالي 30 سنتًا عن بداية الشهر، وفقًا لبيانات بي في إم أويل أسوشييتس. كما ارتفع زاكوم العلوي الذي يحتوي على نسبة كبريتية وكثافة في تداول الدورة المبكرة.

وكانت تخفيضات الإنتاج من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها والزيادات المطردة في الأسعار من المملكة العربية السعودية دافعًا رئيسا وراء هذه الخطوة، مما أجبر المصافي على البحث عن الإمدادات في مناطق التسعير الرئيسة. وكانت هناك أيضًا اضطرابات منخفضة المستوى في الدول المنتجة الرئيسية من نيجيريا إلى كازاخستان، مما زاد من تشديد الموازين.

ومن المؤكد أن الارتفاع كان له تأثيرات متنوعة، حيث أدت تخفيضات أوبك + والارتفاعات اللاحقة في الأسعار إلى ارتفاع تكلفة البراميل متوسطة الحموضة مثل يوهان سفيردروب النرويجي. وقد أدى ذلك إلى بطء وتيرة المبيعات لأكبر تدفق للخام في شمال أوروبا، كما دفع بعض المشترين إلى البحث عن بدائل خفيفة أرخص بدلاً من ذلك. ومع ذلك، فقد تعززت درجات مثل فورتيز التي تعد جزءًا من سلة من الخام التي تشكل خام برنت، أهم معيار في العالم.

وتم تداول خام فورتيز في آخر مرة بعلاوة قدرها 85 سنتًا للبرميل عن خام برنت المؤرخ يوم الخميس في نافذة تسعير تديرها ستاندرد آند بورز جلوبال، المعروفة باسم بلاتس. ويقارن هذا بخصم 35 سنتًا في 31 يوليو.

وكتب محللو آر بي سي كابيتال ماركتس، بمن فيهم مايكل تران، في تقرير «الكثير من القوة في الأسواق المادية العالمية هذا العام مدفوعة بالبرميل المتوسط والثقيل والحامض». «ومع ذلك، أظهرت البراميل الهامشية الخفيفة العالمية الرئيسة علامات قوية على التشديد حتى الآن في أغسطس.»

وقد يتضاءل الحماس الحالي في الأشهر المقبلة، مع استعداد شركات صناعة الوقود الأمريكية، أكبر مشتري النفط الخام بعد الصين، لإيقاف مصافي التكرير لموسم تحول الخريف القادم في وقت ينمو فيه الحفر في حوض بيرميان. ومن المفترض أن تساعد إعادة تشغيل إنتاج الرمال النفطية في كندا، والتي تخضع للصيانة الصيفية، في تعزيز الإمدادات. وفي نفس المنحى، قال بوب ماكنالي، رئيس رابيدان للطاقة، إن سوق النفط في حركة صعودية وتتجه بشكل جيد إلى نطاق 90 دولارًا للبرميل، مضيفاً أن وصول النفط إلى 100 دولار للبرميل «محتمل تمامًا». وقال «أسعار النفط تتسلق جدار الشك والتشكيك».

وحتى الآن، يركز التجار على عدم حدوث انخفاض كبير في المعروض الروسي. بينما قالت أوبك إن الطلب القوي، وموسم الأعاصير الأمريكية قد يشدد السوق. وهناك أسباب وجيهة للشك، لكن الأساسيات هي أساسيات. وأضاف أن أوبك + ستضع عجزا كبيرا في السوق في النصف الثاني.

وقال مكنالي إنه من غير المرجح أن يتراجع السعوديون عن التخفيضات عند 90 دولارًا أو 92 دولارًا للنفط. ومن المرجح أن تتطلع المملكة إلى التأكد من أن «العجز الذي يخلقونه يتحقق أمام أعيننا، قبل أن يقرروا كبح جماحهم».

وليس لدى الإدارة الأمريكية أي خيارات جيدة لخفض سعر البنزين. وإذا وصل متوسط الأسعار الوطنية إلى 4 دولارات للغالون مرة أخرى، فقد يكون هناك المزيد من السحب من احتياطي البترول الاستراتيجي، لكن هذا ليس خيارًا جيدًا للغاية بعد إصدارات العام الماضي من احتياطي البترول الاستراتيجي، كما قال ماكنالي.

وتم تداول أسعار النفط على انخفاض يوم الاثنين حيث استمر التعافي الاقتصادي الصيني في الإحباط بينما ارتفع الدولار الأمريكي. وقال محللو ساكسو بنك في تعليق على السوق إن مخاطر الهبوط تظل محدودة طالما تحافظ أوبك + على الإنتاج عند المستويات الضيقة الحالية، ليس أقلها النظر في توقعات وكالة الطاقة الدولية من الأسبوع الماضي بأن الطلب على النفط ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو وقد يرتفع أكثر من ذلك.

وقال وارن باترسون وإيوا مانثي الاستراتيجيان في بنك أي ان جي إن أسعار برنت سجلت الآن سبعة أسابيع متتالية من المكاسب حيث تستمر الأساسيات الأكثر تشددًا في الوصول إلى سعر ثابت أقوى وفوارق زمنية. وأضافوا أن «المعنويات لا تزال إيجابية إلى حد كبير، حيث من المقرر أن يستمر توازن النفط في التقلص، في حين أن هوامش المصافي القوية توفر بعض الدعم أيضًا». من جهتها قالت منظمة أوبك في تقريرها الأخير ارتفعت أسعار النفط الخام الفورية في المتوسط شهريًا في يوليو مدفوعة بارتفاع أسعار العقود الآجلة وأساسيات العرض والطلب الخام المادية القوية. وسجلت عمليات شراء قوية في السوق الفورية بما في ذلك أحجام التحميل على المدى القريب لدورات التداول في يوليو وأغسطس، بالتزامن مع ارتفاع طلب المصافي في يوليو والطلب القوي من المشترين الآسيويين، بما في ذلك المصافي الصينية، والتي دعمت الأسعار الفورية. وكانت هناك برامج تحميل أقل للنفط الخام في العديد من المناطق. وقد انتعشت الأسعار الفورية بشكل أكبر بسبب ارتفاع هوامش التكرير في جميع مراكز التكرير الرئيسية، وتحديداً الديزل والبنزين. وارتفع المؤشر القياسي لبحر الشمال المؤرخة بشدة شهريًا مدعومًا بالطلب من مصافي التكرير الأوروبية والموازنة المواتية من الغرب إلى الشرق التي أدت إلى زيادة الطلب على النفط الخام المرتبط ببرنت من مصافي التكرير في آسيا وخفض توافر الإمدادات في حوض المحيط الأطلسي. وبلغ متوسط قيمة سلة أوبك المرجعية أعلى في شهر يوليو. وجاء ذلك وسط مكاسب قوية في مؤشرات النفط الخام ذات الصلة وارتفاع أسعار البيع الرسمية لجميع المكونات المتوسطة والثقيلة المصدرة إلى آسيا وأوروبا والأسواق الأمريكية. وفي يوليو، زادت قيمة سلة أوبك المرجعية بمقدار 5.87 دولار، أو 7.8٪، ليستقر عند 81.06 دولار للبرميل.

وانتعشت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام في يوليو من المستويات المنخفضة المسجلة في يونيو، حيث توقف ضغط البيع في أسواق العقود الآجلة وتحولت معنويات السوق إلى تفاؤل بشأن تحسين أساسيات سوق النفط العالمية في النصف الثاني من عام 2023. علاوة على ذلك، إن التوقعات بأن البنوك المركزية كانت تقترب من نهاية دورات التشديد النقدي، والانخفاض الحاد للدولار الأمريكي في النصف الأول من يوليو وتوقعات التحفيز الاقتصادي في الصين أدت إلى زيادة المشاعر الإيجابية في الأسواق المالية.

وبلغ متوسط سعر خام برنت في الشهر الأول 5.18 دولارات، أو ٪6.9، أعلى في يوليو ليقف عند 80.16 دولارًا للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نيويورك بمقدار 5.76 دولارات، أو ٪8.2، إلى 76.03 دولارًا للبرميل. وارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام العماني في بورصة دبي للطاقة على أساس شهري في يوليو بمقدار 6.25 دولارات أو ٪8.3 لتستقر عند 81.16 دولارا للبرميل.

واستعادت صناديق التحوط ومديرو الأموال الآخرون جزءًا كبيرًا من صفقات الشراء الآجلة والخيارات المجمعة في يوليو، بعد قطع مراكزهم الصعودية بشكل كبير في مايو ويونيو، مما يعكس تحسن معنويات السوق وتغيير في استراتيجية المضاربين. ويندفع مديرو الأموال لتغطية المراكز القصيرة التي تم بناؤها في الشهر السابق، مما ساهم في ارتفاع أسعار العقود الآجلة للنفط. ويعود سبب ارتفاع صافي المراكز الطويلة بشكل رئيس إلى الانخفاض الكبير في المراكز القصيرة.

وتعزز هيكل سوق النفط الخام في يوليو بسبب تحسن توقعات ميزان العرض والطلب وعلامات تخفيف عبء العرض لأحجام التحميل الفوري وسط طلب قوي من المصافي. وعززت واردات المصافي العالمية المرتفعة مشتريات النفط الخام لحجم التحميل الفوري. وساهم الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية الشهر الماضي في تقوية هيكل خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نايمكس مع تقلب فروق الأسعار في أقرب شهر إلى الوراء في يونيو. وأضاف الارتفاع الحاد في المراكز الصاعدة في أسواق العقود الآجلة دعمًا لأسعار الشهر الفوري مقارنة بعقود الشهر الآجل.

وأدى احتمال وجود سوق أكثر صرامة واستمرار توفر المعروض من الخام الخفيف، بما في ذلك من الولايات المتحدة، إلى زيادة تضييق الفارق بين قيمة الخام الحلو والحامض في جميع المناطق تقريبًا، على الرغم من اتساعها بشكل طفيف في آسيا. ودعم المزيد من تعزيز زيت الوقود عالي الكبريت قيمة الخام الثقيل الحمضي.

تعاون تقني بين «سير» السعودية و «سيمنز» في هندسة السيارات الكهربائية وصناعتها الاقتصادية

أعلنت شركة «سير»، أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية، عن إبرام اتفاقية تعاون مشترك مع شركة «سيمنز ديجيتال إندستريز سوفتوير»، بموجبها ستوفر شركة «سيمنز ديجيتال إندستريز سوفتوير» مجموعة برمجياتها المتخصصة «إكسلريتر»Xcelerator لاستخدمها في العمليات الهندسية الخاصة بتصميم السيارات الكهربائية.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة سير جيمس ديلوكا، أن صناعة السيارات تعتمد على الحلول الرقمية والبرمجيات بشكل أساسي، مؤكدا سعي «سير « للتعاون مع الشريك التقني المناسب وتوظيف الحلول الرقمية المناسبة في كل مرحلة من مراحل تصميم سيارات سير وتصنيعها وبيعها وخدمتها».

يذكر أن شركة سير هي أول علامة تجارية سعودية لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، وتُعد مشروعًا مشتركًا بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة «فوكسكون» تم إطلاقه في شهر نوفمبر 2022 يهدف إلى تمكين قطاع صناعة السيارات الكهربائية بما يتسق مع أهداف المملكة في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي وتخفيض انبعاثات الكربون والمحافظة على البيئة، تعزيزاً للتنمية المستدامة.

وتتمركز أعمال شركة سير حول تصميم سيارات السيدان والدفع الرباعي الكهربائية وتصنيعها وتزويدها بأنظمة تقنية متقدمة من شركات «فوكسكون» و «بي أم دبليو»، وذلك في مصنعها الكائن بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية في المملكة.

معنويات إيجابية في سوق النفط .. هوامش التكرير القوية توفر دعما للأسعار

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من خفض أسعار الفائدة وجهود التحفيز المالي والاقتصادي في الصين، إضافة إلى تمسك تحالف «أوبك+» بالتخفيضات الطوعية القياسية دون أي مؤشرات حتى الآن عن عكس هذه الاتجاه.

ويقاوم المكاسب السعرية للنفط تباطؤ نسبي في وتيرة التعافي الاقتصادي الصيني، إلى جانب ارتفاع الدولار، لكن يمكن القول إنه رغم ذلك فإن سوق النفط في حركة صعودية وتتجه بشكل جيد إلى نطاق 90 دولارا للبرميل -بحسب توقعات شركة رابيدان إنرجي- كما أن وصول النفط إلى 100 دولار للبرميل «محتمل تماما».

ويقول لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن حالة عدم اليقين لا تزال تحيط بأسعار النفط، كما يركز التجار على عدم حدوث انخفاض كبير في المعروض الروسي، لافتين إلى أن أساسيات السوق هي المحرك الرئيس للأسعار في الفترة الحالية، حيث يتوقع أن تحدث تخفيضات الإنتاج في تحالف «أوبك+» توازنا في الأسواق خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وفي هذا الإطار، يقول سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية: إن ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة يأتي فيما تواجه الإدارة الأمريكية صعوبات بسبب عدم استعداد شركات الطاقة في البلاد زيادة الإنتاج وتقلص أنشطة الحفر والتركيز على تعويض المساهمين.

وأضاف، أنه ليس لدى الإدارة الأمريكية أي خيارات لخفض سعر البنزين إذا وصل متوسط الأسعار إلى أربعة دولارات للجالون مرة أخرى، لذا فقد يكون هناك مزيد من السحب من احتياطي البترول الاستراتيجي، رغم أنه ليس خيارا جيدا للغاية بعد السحب الواسع في العام الماضي.

أما روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، فيرى أن وتيرة صعود الأسعار على الأرجح ستستمر في تسجيل المكاسب للأسبوع الثامن، مشيرا إلى توقعات «ساكسو بنك» بأن مخاطر الهبوط ستظل محدودة طالما تحافظ «أوبك+» على الإنتاج عند المستويات الحالية.

وأضاف أنه على جانب الطلب هناك كثير من المؤشرات والبيانات المطمئنة وأبرزها تقييم وكالة الطاقة الدولية بأن الطلب على النفط الخام ارتفع إلى مستوى قياسي في يونيو الماضي، وقد يرتفع أكثر من ذلك في الشهور المقبلة، موضحا أن أسعار برنت سجلت سبعة أسابيع متتالية من المكاسب، حيث تستمر الأساسيات الأكثر تشددا في الوصول إلى سعر ثابت أقوى.

بدوره، يقول ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز: إن المعنويات في سوق النفط الخام لاتزال إيجابية إلى حد كبير، ما يعزز وتيرة المكاسب مع استمرار تقلص المعروض النفطي ونمو الطلب، كما أن هوامش التكرير القوية توفر أيضا بعض الدعم. ولفت إلى أن الولايات المتحدة والبرازيل وجيانا تقود نموا في إمدادات النفط العالمية، ما يقلل المخاوف من شح الإمدادات، كما يقلل من وتيرة صعود أسعار النفط.

وتشير تيتي أولاور مدير التسويق في شركة «سيتا» النيجيرية لتجارة النفط، إلى أنه رغم حذر شركات الطاقة الأمريكية في زيادة الإنتاج منذ اندلاع أزمة الجائحة، لكن من المقرر هذا العام أن تحقق رقعة النفط الصخري في الولايات المتحدة مكاسب إنتاج أقوى من المتوقع.

ونوهت إلى أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية رفعت توقعات الإنتاج لعام 2023 في أحدث بياناتها، كما تتوقع وكالة الطاقة الدولية أيضا أن تؤدي المكاسب القوية في الإنتاج من الولايات المتحدة، إلى قيادة إمدادات عالمية قياسية هذا العام.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، ارتفعت أسعار النفط في بداية تعاملات أمس، مدعومة بلجوء السلطات الصينية إلى خفض أسعار الفائدة الرئيسة للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر لدعم اقتصادها المتعثر.

وبينما أظهرت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين أن الاقتصاد شهد حالة من التباطؤ في يوليو الماضي، جاءت شهية بكين مفتوحة للنفط، إذ ارتفعت إنتاجية المصافي خلال الشهر الماضي بنسبة 17.4 في المائة، مقارنة بالعام الماضي.

وبحلول الساعة 6:45 صباحا بتوقيت جرينتش (9:45 صباحا بتوقيت مكة المكرمة) ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت -تسليم أكتوبر- 2023 بمقدار 32 سنتا، أو 0.4 في المائة، مسجلا 86.53 دولار للبرميل.

في الوقت نفسه، ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم سبتمبر بمقدار 26 سنتا، وبنسبة 0.3 في المائة ليسجل نحو 82.77 دولار للبرميل.

وانتعشت أسعار النفط بفضل تحرك بكين لإنقاذ اقتصادها المتعثر، من خلال تحريك بنك الصين الشعبي سعر الفائدة على 401 مليار يوان (55.3 مليار دولار)، في تسهيلات الإقراض متوسطة الأجل لمدة عام واحد لبعض المؤسسات المالية، بمقدار 15 نقطة أساس إلى 2.5 في المائة.

وأظهرت بيانات الإنتاج الصناعي ومبيعات التجزئة في الصين، أن الاقتصاد قد تباطأ أكثر في يوليو الماضي، ما زاد الضغط على النمو المتعثر بالفعل، ودفع السلطات إلى خفض معدلات السياسة الرئيسة لدعم النشاط.

ورغم البيانات الضعيفة بشأن الاقتصاد، إلا أن شهية الصين للنفط أظهرت مرونة، إذ ارتفعت إنتاجية المصافي في البلاد خلال الشهر الماضي بنسبة 17.4 في المائة، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، وأبقت المصافي إنتاجها مرتفعا لتلبية الطلب على السفر المحلي والاستفادة من هوامش الربح الإقليمية، من خلال تصدير الوقود.

من جانب آخر، حجبت منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة بسبب العطلة في النمسا.

12.4 % ارتفاعا في واردات الصين من الخام .. 326 مليون طن في 7 أشهر
الاقتصادية

وذكرت الهيئة أن الصين استوردت خلال الفترة من يناير إلى يوليو 326 مليون طن نفط خام بزيادة 12.4 في المائة على الفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقا لـ«الألمانية»، بلغ متوسط سعر النفط الخام في الصين خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي 3977.2 يوان (555.75 دولار) للطن، بانخفاض 16.6 في المائة عن متوسط السعر في الفترة نفسها من العام الماضي.

يذكر أن أسواق النفط العالمية تركز اهتمامها على الاقتصاد الصيني لتحديد اتجاهات أسعار الخام، نظرا إلى أن الصين هي أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم.

وتراجعت أسعار العقود الآجلة للخام، أمس الأول، في ظل المخاوف من تراجع الطلب على الطاقة نتيجة ضعف التعافي الاقتصادي في الصين، بسبب القلق على مستقبل شركة كانتري جاردن العقارية العملاقة التي تواجه شبح الإفلاس حاليا، بما يهدد بتفاقم أزمة القطاع العقاري في الصين.

وأظهرت بيانات رسمية أصدرتها هيئة الطاقة الوطنية، نموا مطردا لاستهلاك الكهرباء في الصين، وهو مقياس رئيس للنشاط الاقتصادي، خلال الأشهر السبعة الأولى من 2023.

وأشارت البيانات إلى أنه خلال هذه الفترة، اقترب استهلاك الكهرباء في الصين من 5.2 تريليون كيلو واط/ساعة بزيادة 5.2 في المائة على العام السابق.

وارتفع حجم استهلاك الطاقة الكهربائية في الصناعات الأولية 12.3 في المائة على أساس سنوي، بينما زاد في الصناعات الثانوية والثالثة 4.6 و9.8 في المائة على التوالي.

وبحسب البيانات، شهد استهلاك الطاقة الكهربائية للمساكن زيادة 2.1 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 782.7 مليار كيلو واط/ساعة خلال الأشهر السبعة الأولى.

وفي يوليو وحده، ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية في البلاد 6.5 في المائة على أساس سنوي إلى 888.8 مليار كيلو واط/ساعة، وفقا للهيئة.

وشهدت الصين زيادة كبيرة في إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة في يوليو، حسبما أظهرت بيانات من الجمعية الصينية لمصنعي السيارات.

وقفز إنتاج مركبات الطاقة الجديدة 30.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 805 آلاف وحدة الشهر الماضي، وارتفعت المبيعات 31.6 في المائة لتصل إلى 780 ألف وحدة.

واحتلت مركبات الطاقة الجديدة حصة سوقية بلغت 32.7 في المائة في يوليو.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بلغ إنتاج مركبات الطاقة الجديدة 4.59 مليون وحدة، بزيادة 40 في المائة على أساس سنوي، بينما وصلت المبيعات إلى 4.53 مليون وحدة، بزيادة 41.7 في المائة على العام الماضي.

وارتفعت صادرات مركبات الطاقة الجديدة 87 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 101 ألف وحدة في يوليو.

حزمة ألمانية لتسهيل مشاريع الطاقة الشمسية للأفراد والشركات الاقتصادية

تعتزم الحكومة الألمانية -أكبر دولة في أوروبا في مجال الطاقة المتجددة- تسهيل إقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية سواء من جانب الأفراد أو الشركات التجارية.

وأعلنت وزارة الاقتصاد وحماية البيئة، أن مجلس الوزراء الألماني يعتزم لهذا الغرض إقرار ما يعرف بـ«حزمة الطاقة الشمسية» الأربعاء. وتهدف هذه الحزمة إلى القضاء على البيروقراطية في الإجراءات المتعلقة بإقامة وتشغيل أنظمة الطاقة الشمسية والمضي قدما في تسريع وتيرة توسيع الطاقة الشمسية في ألمانيا الذي تنامى في الفترة الأخيرة.

وبشكل محدد، ستعمل الحزمة على تسهيل تشغيل أنظمة الطاقة الشمسية في الشرفات وستسهل استخدام الكهرباء ذاتية التوليد من الخلايا الكهروضوئية في المباني السكنية، كما ستعمل الحزمة على توسيع نطاق إمكانات بناء أنظمة طاقة شمسية في الأراضي الزراعية والحقول.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الائتلافية في ألمانيا تهدف إلى رفع نسبة الكهرباء المستخرجة من مصادر الطاقة المتجددة في البلاد لتصل إلى 80 في المائة من إجمالي حجم الاستهلاك بحلول 2030.

ووفقا لبيانات الوزارة، فإن الخلايا الكهروضوئية أسهمت بنحو 7.5 جيجا واط في الكهرباء المستهلكة في ألمانيا في العام الماضي، موضحة أن هذه الكمية وصلت في العام الحالي إلى أكثر من 7.5 جيجا واط حتى يوليو الماضي، مشيرة إلى أن من المتوقع أن يتألف مقدار هذه الكمية من رقمين بحلول نهاية العام.

وسجلت الآلاف من ألواح الطاقة الشمسية في ألمانيا رقما قياسيا جديدا في الإنتاج، وفقا لبيانات بورصة الطاقة الأوروبية.

ونقلا عن البيانات أن ناتج الألواح الشمسية في ألمانيا وصل إلى مستوى مرتفع عند 40 ألفا و919 ميجا واط في نهاية مايو الماضي.

وفي أعقاب الحرب في أوكرانيا، قدمت ألمانيا موعد تحقيق 100 في المائة من الطاقة المتجددة بأكثر من عشرة أعوام، ليجري ذلك في 2035.

وتشير التوقعات إلى أن تصل طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى 76 في المائة من إجمالي توليد الطاقة بحلول 2030.

وساطة أممية لبيع نفط «صافر» البلاد

عرضت الأمم المتحدة، وساطتها على طرفي النزاع في اليمن؛ من أجل التوصل إلى اتفاق لبيع النفط الخام المسحوب من الناقلة صافر الراسية قبالة سواحل الحديدة في البحر الأحمر، إلا أنه لم يتم تحقيق أي اختراق بهذا الشأن.

وأكد منسق الأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي، أن النفط الذي تم سحبه إلى سفينة بديلة للسفينة صافر المتهالكة (حوالي 1.1 مليون برميل)، هو بحالة جيدة جدًا، ويمكن بيعه، لكن هذا الأمر يحتاج إلى التفاوض بين الطرفين. وأضاف في حوار نشره موقع الأمم المتحدة: "علينا إيجاد طريقة لجعل هذا الأمر مقبولًا لجميع الأطراف". وأفاد غريسلي: " لذلك سنشرك جميع الأطراف في النقاش حول هذا الأمر. لقد عرضنا وساطة الأمم المتحدة، بما في ذلك احتمال إنشاء صندوق استئماني أو حساب ضمان، لكن لم يتم التوصل إلى قرارات بشأن هذا الأمر؛ لذا.. فهذه مناقشة أخرى سيتم إجراؤها".

ووصف غريسلي اكتمال عملية نقل النفط من الناقلة المتهالكة صافر إلى سفينة بديلة بأنه خطوة مهمة ستبني زخمًا، وتولّد أملًا بإمكانية تسريع جهود السلام في اليمن، مؤكدًا أن ارتياحًا كبيرًا قد عمّ أوساط جميع اليمنيين على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم. وأضاف: "كنا نواجه مشكلة تمثلت في أن لدينا ناقلة عملاقة متهالكة، تحتوي على أكثر من مليون برميل من النفط، وكانت مهددة بالانفجار في أي لحظة، مما كان ينذر بحدوث انسكاب كارثي للنفط في البحر الأحمر".

دراسة: إنتاج النفط الصخري الأميركي سيتراجع بأسرع من المتوقع

اقتصاد الشرق

أصبح الانخفاض الحاد في إنتاج آبار النفط الصخري بالولايات المتحدة أسوأ مما كان متوقعاً، مما اضطر شركات التنقيب عن النفط إلى بذل جهد أكثر مشقة للحيلولة دون تراجع الإنتاج، حسبما أفادت شركة الأبحاث «إنفيروس» (Enverus) في أحدث تقرير لها.

النتائج التي خلصت إليها الشركة تقول إنه لن تكون هناك زيادة في إنتاج النفط الأميركي بعد أن تضاعفت كمية الخام المستخرج من آبار النفط الصخري بالولايات المتحدة في العقد الماضي. يبرز انخفاض معدل الإنتاج بمرور الوقت الواقع الذي تواجهه شركات استكشاف النفط الصخري بأميركا، إذ تدر آبار النفط أكبر كميات ممكنة خلال الأشهر الأولى من الإنتاج، ثم سرعان ما يتحول التدفق إلى قطرات. هذا الواقع هو سبب ازدهار إنتاج النفط خلال ثورة النفط الصخري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث كانت الشركات تسابق الزمن من أجل زيادة الإنتاج بأي ثمن.

محدودية الفرص

معظم أراضي النفط تخضع الآن لملكيات بالفعل أو مستأجرة، مما يتيح فرصاً محدودة للحفر في مناطق جديدة ذات احتياطيات نفطية هائلة. تدرس الشركات مجموعة من استراتيجيات الحفر والإنتاج لرفع الكميات التي تحصل عليها من كل بئر، مثل حفر الآبار بالقرب من بعضها بعضاً، مما يجعل رقعة النفط الصخري مكاناً أكثر كثافة وصعوبة لزيادة معدل الإنتاج.

قال دان غريغوريس، العضو المنتدب في «إنفيروس إنتليجنس ريسيرش»، ومعد التقرير الذي نُشر اليوم الثلاثاء: «الأمر بإيجاز يتمثل في أن وتيرة الصناعة تتسارع، وهذا سيجعل زيادة الإنتاج أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي».

بالنسبة إلى حوض بيرميان في غرب تكساس وجنوب شرق نيو مكسيكو، فهو أكثر حقول النفط إنتاجية في أميركا الشمالية، حيث ينخفض معدل إنتاج الآبار في منطقة ميدلاند بنسبة 0.5% سنوياً منذ عام 2014. مع تراجع إنتاج الآبار في منطقة ديلاوير المجاورة بنسبة أكبر منذ ذلك الحين.

مسؤول كردي: نبيع النفط السوري للنظام بأسعار رمزية

الشرق الأوسط

رفض حسن كوجر، نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لـ«الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا»، الاتهامات الموجهة إلى «الإدارة» الكردية والقوات الأميركية، بسرقة النفط السوري، أو احتكاره، «بدليل بيع قسم من الإنتاج إلى تجار محسوبين على النظام بأسعار رمزية مقارنةً بمثيلاتها العالمية».

وقال كوجر في حديث لـ«الشرق الأوسط»، أمس، إن «هذه الادعاءات عارية عن الصحة جملةً وتفصيلاً، فالتحالف الدولي والقوات الأميركية لم يتدخلا في ملف النفط... هم يقولون بشكل رسمي إن مهامهم منحصرة في محاربة ودحر تنظيم (داعش) الإرهابي، والقضاء على الخلايا النائمة الموالية له، لكن تلك الجهات تواصل اتهاماتها وكأننا مجموعة نتحكم بكل هذه الثروات. يجب تصحيح هذه الصورة؛ فـ(الإدارة الذاتية) لديها هياكل حكم تحاسبنا وتراقب عملنا».

يشار إلى أن «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، انتزعت في عام 2016، بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، مدن وبلدات الشدادي والهول والجبسة، من قبضة «داعش»، في جنوب شرقي مدينة الحسكة، الغنية بالنفط الخفيف والغاز الطبيعي، ثم طردت التنظيم الإرهابي في عام 2017 من حقول «العمر» و«كونيكو» و«التنك» في ريف دير الزور الشرقي.

وكانت هذه الحقول تنتج 120 ألف برميل يومياً من النفط الثقيل قبل اندلاع الحرب في 2011، وباتت الآن تنتج نصف تلك الكمية.

شكراً